

ملخص تنفيذي

منتدى حوارات عربية

الحلقة النقاشية (١٣)

"الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا في المنطقة العربية"

(٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٠)

بدعوة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التّمتظاهرة يوم السبت الموافق ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٠ فعاليات الحلقة النقاشية حول "الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا في المنطقة العربية" عبر تقنية التواصل "زوم" ZOOM، والتي تشكل الحلقة النقاشية الـ ١٣ لمنتدى حوارات عربية.

وعُتبت الحلقة بمناقشة الأوضاع الحالية ذات الطبيعة الاستثنائية وغير المسبوقة في ظل تداعيات جائحة كورونا وآثارها المتزايدة على الأداءات الاقتصادية في البلدان العربية، ومخاطر التراجعات المتوقعة في معدلات النمو الاقتصادي بما يعكسه ذلك من تراجع الجهود التنموية التي تتسم بالهشاشة في المنطقة العربية بسبب تراجع فلسفة التنمية الإنسانية لصالح النمو الاقتصادي، والتداعيات الاجتماعية المرتبطة بهذه التراجعات الاقتصادية ودورها في تفاقم الهشاشة الإنسانية المتفشية في المنطقة العربية.

وتعتبر هذه الحلقة امتداداً للحلقة النقاشية الـ ١٢ من المنتدى التي تناولت "تحديات حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية في سياق جائحة كورونا .. وتحديات دور المجتمع المدني" (أنظر الملخص التنفيذي : <http://aohr.net/portal/?p=12135>).

وقد أعدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورقة إطار للحلقة الـ ١٣ كإطار للمناقشات

(أنظر الرابط: <http://aohr.net/portal/?p=12139>).

واهتمت فعاليات الحلقة النقاشية بالمحاور التالية:

- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا
- التداعيات الاجتماعية للوضع الاقتصادي حالياً ومستقبلاً
- تقييم التدابير الاقتصادية والاجتماعية المبذولة ومدى موائمتها للتحديات
- اقتراح التدابير الواجبة لمعالجة التحديات في المستويين القصير والمتوسط
- تقدير الآثار المتوقعة للجائحة على مسار تفعيل الخطة العالمية للتنمية

المستدامة ٢٠٣٠ والخطط الوطنية للتنمية ذات العلاقة في البلدان العربية

وقد تمت إتاحة البث الحي للفعاليات على صفحة المنظمة العربية لحقوق الإنسان على موقع الفيسبوك Facebook على الرابط <https://www.facebook.com/AOHRHQ/> ، ويمكن مشاهدة التسجيل الكامل للفعاليات على الصفحة ذاتها، بالإضافة إلى صفحة المنظمة على موقع YOUTUBE على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=ZABJq-kHG6I&feature=youtu.be>.

وقد شارك في فعاليات الحلقة لفيف من الخبراء وممثلي مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني من ١٢ دولة، وهم:

حسب الترتيب الأبجدي

الاسم	البلد	الصفة
أ. إسلام ابو العنين	مصر	مدير البرامج المنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ. بوبكر لركو	المغرب	نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
د. حسن موسى	النمسا/مصر	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان
زياد عبد الصمد	لبنان	المدير التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية
د. سهام الفريح	الكويت	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان نائب الرئيس الديوان الوطني لحقوق الانسان - الكويت رئيس الجمعية الوطنية لحماية الطفل
أ.ضياء الشمري	النمسا/العراق	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا
أ.عبد الجليل يوسف	البحرين	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
أ.علاء شلبي	مصر	رئيس مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ.فضل علي عبد الله	اليمن	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان
أ.كمال مشرقي	الاردن	خبير في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني
أ. محسن عوض	مصر	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان
د.محمود العريان	سوريا	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ.مختار بن سعيد	الجزائر	عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
السفيرة مشيرة خطاب	مصر	الرئيس التنفيذي لمؤسسة كيمييت بطرس غالى للسلام والمعرفة

مدير منظمة تمكين	اليمن	مراد الغاراتي
أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان	الكويت	أ.مها البرجس
وكيل وزارة حقوق الانسان - اليمن	اليمن	أ.نبيل عبد الحفيظ
عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان	مصر	د.نيفين مسعد
مدير مؤسسة الشركاء من أجل الشفافية	مصر	د. ولاء جاد الكريم
منظمة بروتيكشن للحقوق الرقمية	العراق	أ. وليد علي عدي
خبير في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني	مصر	د. يسري مصطفى

الوقائع

افتتح أعمال الحلقة النقاشية الأستاذ علاء شلبي رئيس المنظمة والأستاذة مها البرجس الأمين العام للمنظمة، وتم تقسيم النقاشات خلال الحلقة إلى ثلاثة جلسات، شملت:

- ١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .. القواسم المشتركة والتفاوتات وأدارت الجلسة د.نيفين مسعد، ومداخلات رئيسية من كل من أ.زياد عبد الصمد، والسفيرة مشيرة خطاب، ود.ولاء جاد الكريم، ود.يسري مصطفى.
 - ٢- الآثار في بلدان تراكم الأزمات وأدار الجلسة أ. علاء شلبي، وشملت مداخلات رئيسية من كل من أ. نبيل عبد الحفيظ، ود. محمود العريان، وأ. وليد علي عدي.
 - ٣- مناقشات وتعقيبات عامة
- وأدار الجلسة أ.بوبر لركو، وشملت تعقيبات من كل من د.سهام الفريح، وأ.محسن عوض، وأ.مختار بن سعيد، وأ.ضياء الشمري، ود.حسن موسى.
- وتعقيبات ختامية من أ. زياد عبد الصمد، والسفيرة مشيرة خطاب، ود. يسري مصطفى، وأ. علاء شلبي.

اتجاهات النقاش

تضمنت النقاشات التركيز على عدد من الملامح الأساسية، ومنها:

أولاً : الجائحة وكشف الاختلالات

- أن الأزمة الحالية ليست نابعة عن جائحة كورونا بقدر ما أن الجائحة كانت كاشفة عن عوار السياسات والتوجهات وترتيب الأولويات

- كشفت الأزمة عن خلل بنيوي في التوجهات والأولويات الاقتصادية، وخاصة خلال العقدين السابقين، نتيجة تراجع النمط الانتاجي والتوجه نحو الاقتصاد الريعي بالاعتماد على عائدات النفط وتجارة الخدمات وعائدات السياحة والملاحة، وتفشي القطاع الاقتصادي غير الرسمي
- تراجع دور الدولة الوطنية الاقتصادي وتبني فلسفة التخلي عن الوظائف الاجتماعية الأساسية، والاسترشاد بتعليمات مؤسسات التمويل الدولية التي تتطلب خفض الانفاق العام واتباع سياسات تقشفية
- كشفت الأزمة عن اختلالات في أولويات الانفاق العام، خاصة عند مقارنة موازنات الصحة والتعليم والبحث العلمي بموازنات الانفاق على التسليح والأمن دونما تقليل من اعتبارات الأمن والاستقرار
- الكشف عن العوار البين للسياسات الضريبية المتبعة وغياب العدالة في توزيع العوائد والأعباء
- معاناة المنطقة من الاختلالات التي ارتبطت بالاحتلالات الأجنبية والنزاعات الأهلية والاضطرابات، وما أسفرت عنه هذه الاختلالات من اضطرابات اجتماعية مثل احتلال المرتبة الأولى في تعداد النازحين واللاجئين
- ما ولدته الاختلالات من اقتصاديات غير شرعية تسير قطاعات جغرافية وسياسية مثل اقتصاديات الحرب في مناطق الأزمات والتهريب والتجارة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود
- كشفت الجائحة أن آثار سياسات التمييز واللامساواة يمكن أن تصبح أكبر عبئاً وتحدياً، وأن تراجع الحريات واحترام حقوق الإنسان قد أدى إلى تعميق فجوة الثقة بين السلطات والمجتمع، وبالتالي التأثير سلباً على الامتثال المجتمعي للإرشادات العامة، وصولاً لتجاهل الوباء باعتباره أذكوية في أقاليم بعض البلدان العربية
- من الصعب التعويل على التقارير الحالية لقراءة المشهد، ففيما أفادت تقارير أممية أن الخسائر بلغت ٤٧ مليار دولار أمريكي في المنطقة، تشير تقارير المؤسسات المالية العالمية إلى أن حجم الخسائر الاقتصادية تجاوز ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في بلدان المنطقة
- تفاقم أزمة الأمن الغذائي نتيجة إهدار استثمار المساحات المتأجرة للاستزراع والتي تبلغ ٣٧ بالمائة من أراضي بلدان المنطقة، والمستغل منها يمثل ٧٨ بالمائة فقط وبأنماط إنتاج ضعيفة، فيما تقدر الفجوة الغذائية بنحو ٣٤ مليار دولار أمريكي
- غياب التضامن العربي في مواجهة حالة التضامن الدولي، حيث خصصت البلدان الغنية مساعدات للدول النامية، ولم يتكرر هذا المشهد على الصعيد العربي الذاتي

ثانياً : أزمات ضاعفتها الجائحة

- الحالة والمناخ العام الحالي للجائحة والوباء سوف يستمر لفترة طويلة قادمة ويحكم التوجهات والأولويات
- المنهج الحالي للسياسات المتبعة هو معالجة الأزمة، ولم تتطرق بعد لمعالجة أصول الأزمات وأسبابها
- الخشية من أن تؤثر احتياجات بعض البلدان لقروض عاجلة من مؤسسات التمويل الدولية لفرض مزيد من سياسات التقشف وزيادة أسعار الخدمات
- تتفق التقديرات أن ٣٠ بالمائة من العمالة كانوا ضمن الاقتصاد غير الرسمي، بينما كشفت الجائحة أن النسبة أعلى من ذلك بكثير وربما الضعف
- تأثر نحو ٦٥ بالمائة من الشركات المتوسطة والصغيرة، والتهديدات باندثار غالبيتها، خاصة المنشآت حديثة النشأة التي تخص الشباب والقائمة على الاقتراض المصرفي
- تراجع الانتاجية بمعدلاتها المحدودة، والمخاطر من توفير الاحتياجات في ظل تراجع الانتاج العالمي وتراجع الموارد الكافية لاستيراد الاحتياجات
- المخاوف من تأثير احتكارات الدواء العالمية وأثرها في توفير اللقاحات والعلاجات الضرورية لسكان الدول الفقيرة حال التوصل للقاحات
- النقص الحاد في توفير امكانيات التباعد الاجتماعي في مخيمات اكتظاظ اللاجئين وطالبي اللجوء، ونقص الاحتياجات الضرورية للوقاية والرعاية الصحية، والافتقاد لمقومات النظافة التقليدية في بعض أقاليم مناطق الأزمات
- تفاقم أزمات العمالة المهاجرة بصفة عامة، وتزايد النعرات العنصرية ضد العرب المهاجرين في بلدان الشمال الغنية
- تصاعد أزمات العمالة الوافدة في المنطقة لمستويات غير مسبوقة، وخاصة أزمة العمالة العربية المهاجرة في بلدان عربية أخرى، وضحايا الاتجار بالبشر
- السؤال المتجدد حول العلاقة بين القدرات الصحية وبين رصد معدلات الإصابة والتفشي
- التناقض بين معدلات الانتشار الواسع في البلدان الغنية ذات النظم الصحية المتقدمة وبين معدلات الانتشار الأقل في البلدان الأقل قدرة
- بروز مخاطر إهمال العلاج والرعاية للمرضى خارج نطاق وباء كوفيد - ١٩ والمخاطر على حياة المرضى بأمراض السرطان والكبد والفشل الكلوي وغيرها
- الشلل الجزئي أو الكامل الذي أصاب قطاعات اقتصادية رئيسية للدخل في كثير من البلدان العربية، وخاصة السياحة وتراجع عائدات مرور التجارة العالمية، فضلاً عن تراجع أسعار النفط وتراجع الطلب على عديد من الخدمات

- بينما اتسمت تدابير الإغلاق والحجر والحظر بالسرعة ارتباطاً بسرعة تفشي الوباء ومعدلات انتشاره، فإن تدابير التراجع عن الإغلاق بصورة جزئية تنسم بالبطء والتروي
- تفشي أنماط الاستغلال الاقتصادي للجائحة عبر زيادات أسعار السلع الأساسية والاحتياجات الدوائية وأدوات الوقاية مع ضعف السلطات الرقابية وتدابير المحاسبة الواجبة
- ضعف الإحصاءات والبيانات يؤثر سلباً على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب
- الإحصاءات في مناطق الأزمات غير صحيحة كلية وتعتبر فقط عن مصالح الجماعة المهيمنة على الأرقام
- الأثر الكبير للأبعاد الرقمية في التعامل مع الأزمة على زيادة عزلة غير القادرين على التواصل **Disconnected** لصالح الفئات المتواصلة **Connected** مع ما يثيره تداول المعلومات غير الدقيقة من حالات ذعر أو الاستهانة بالمخاطر وإضعاف تأثير التدابير الاحترازية
- مخاطر احتكار سلطة عالمية على المجال الافتراضي على نحو يُضعف السلطة الوطنية
- الخطر الداهم على الأطفال والشباب في ظل تدابير الحظر والحجر الصحي
- أزمة التعليم وتداعياتها على إنتاج أجيال ضعيفة التعليم، بالإضافة إلى مخاطر عمالة الأطفال وتفاقم معدلات التسرب المحتمل من التعليم
- تفاقم أزمات كبار السن الأكثر عرضة لمخاطر الوباء والأكثر حاجة للرعاية والأقل قدرة في تدبير الموارد
- تزايد معدلات العنف المنزلي الموجه ضد النساء والأطفال
- تصاعد السياسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي في سياق الانشغال العربي والعالمي بجائحة كورونا، والتحضيرات لجريمة ضم غير شرعي لمناطق في الضفة الغربية، بالتوازي مع قطع التمويل عن السلطة الفلسطينية للحيلولة دون الوفاء بمعاشات اسر الشهداء والأسرى
- الحملة الإسرائيلية على مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والمخاوف من تعرضها لمزيد من الانتهاكات والتضييق، بالإضافة لمخاطر هذه الحملة على استمرار تدفق التمويل لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني
- الوضع الكارثي الذي تتقاسمه ساحات النزاع المسلح ومناطق الأزمات، وخاصة وضع اللاجئين والنازحين وتقويض ما تبقى من البنية الخدمية وتأثير النزاع على توفير المساعدات بندية ومساواة، فضلاً عن الفساد المستشري في تطبيقات الحجر الصحي

- وتوفير الرعاية وعدم الإفصاح عن البيانات السليمة والانحرافات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية للمضارين وضعفها عن تلبية الاحتياجات الطارئة
- يهدد فشل المجتمع الدولي في فرض وقف إطلاق النار في تلك المناطق على الفشل التام لجهود التصدي لجائحة كورونا في ظل تدني القدرات الصحية، فضلاً عن تكثيف تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية
- بالرغم من أن التضامن الدولي جاء في إطار التعبيرات ومحدودة الجدوى والتأثير على المستوى الاقتصادي، إلا أن هذا التضامن لم يقابله أي دور للنظام الرسمي العربي في الارتقاء بعمل جماعي للتفاعل مع الأزمة، وبالمقارنة بالاتحاد الأفريقي الذي يتحرك بفاعلية رغم تحديات ضعف الموارد الأفريقية

ثالثاً : نتائج إيجابية تكتنفها معوقات

- إعادة الاعتبار لدور الدولة وواجباتها الاجتماعية، وضرورة العمل أن يكون ذلك في سياق إعادة النظر الشاملة وليس حدثاً طارئاً
- إعادة توجيه أولويات الانفاق العام لسد الاحتياجات القائمة، وأهمية أن يكون ذلك في سياق إعادة النظر بصورة شاملة في توجيه الأولويات وفق سياسة سليمة تستجيب للتحديات الطارئة التي بلا شك ستتكرر مستقبلاً
- زيادة الطلب على التكنولوجيا وتعزيز جهود التحول الرقمي وتسريع وتيرة التعليم عن بعد، أخذاً في الاعتبار مخاطر الاستبعاد لغير القادرين على التواصل مع الأدوات الرقمية (الأمية الرقمية)، وخطر انتهاك الخصوصية في ضوء احتكار الإدارة الرقمية والتجارب السابقة
- إعادة الاعتبار لأهمية البحث العلمي وأولويته في سياق البحث عن لقاح، مع ضرورة إيلاء الاهتمام لأن يكون البحث العلمي في مقدمة الأولويات بصفة مستدامة وليس بصورة استثنائية
- تحسين الوضع البيئي وتراجع التلوث لتراجع الأنشطة الصناعية الضارة، وضرورة النظر في أهمية الحفاظ على هذا المكسب العالمي في سياق خطط التعايش الحالية
- تنمية الوعي العام بالتدابير الوقائية لحماية الصحة، مع أهمية تنفيذ الدعايات التي تستهدف التقليل من الوباء وتدابير الحماية
- أفق الاستفادة العربية من تحريك مراكز الانتاج العالمية، والقيود السياسية التي تحد من هذه الاستفادة

- تأكيد محورية دور المجتمع المدني وأولوية إسقاط القيود التي تعيق تعزيز مساهماته، وأهمية الحوار والتكامل مع الدولة والقطاع الخاص في سياق استراتيجية منسقة شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية
- إعادة الاعتبار لعمل المجتمع المدني على مقاربة "العدالة الاجتماعية" التي تستهدف الإطار الشامل وتعالج جذور الأزمة وتعرضت للتراجع لصالح العمل على مقاربة "الحماية الاجتماعية" التي تستهدف الفئات الأضعف فقط والتي لا تعالج أصول الأزمة
- التطلع إلى دور أكثر فاعلية للمنظمات الدولية والأمم المتحدة، والحاجة لتفعيل هذا الدور بصورة أكثر جدية وفاعلية في مواجهة السياسات المناوئة لدورها، والنأي بها عن الصراع السياسي الدولي
- الإعلان السياسي للخطة العالمية للتنمية المستدامة يشكل أساساً وإطاراً مهماً للتوجه التنموي، مع تقدير أن الخطة لن تلاقي التوفيق في المدى المنظور

التوصيات

- التعاون والتكامل والحوار بين الدولة والمجتمع المدني بالشراكة مع القطاع الخاص هو أمر جوهري وواجب مستحق ولم يكن أبداً أمراً ترفيهاً
- دعوة السلطات في البلدان العربية للتراجع عن القيود المفروضة على حريات المجتمع المدني والتي تعيق دوره المهم في الإسهام في جوانب التصدي للجائحة وتداعياتها
- أهمية قيام المجتمع المدني بالعمل على بلورة استراتيجيته في المجال الاجتماعي التي تمثل ذاته وتعبّر عنه وتحدد أولوياته وسياساته وخطط التحركات، بما يساهم أيضاً في ترشيد نتائج تفاعله مع الدولة إيجاباً وسلباً
- أن الجهود الصحية المبذولة للتصدي لجائحة كورونا لا يجب أن تؤدي لإهمال التصدي وتوفير العلاج والرعاية للمرضى بأمراض أخرى، وخاصة الأمراض الخطيرة
- على السلطات في البلدان العربية مراعاة التوازن في خط التعايش مع جائحة كورونا بين اعتبارات إعادة النشاط الاقتصادي وبين تطبيق التدابير الاحترازية الضرورية للوقاية من الوباء
- إعادة النظر في الخيارات التنموية باتجاه تبني السياسات المناسبة لاستعادة فلسفة الاقتصاد الانتاجي
- توجيه كل دعم ممكن لانتشار الصناعات المتوسطة والصغيرة المهددة بالاندثار، وإيلاء الاهتمام بالمشاريع الحديثة النشأة
- أهمية استثمار الموارد المتاحة للاستفادة منها بصورة صحيحة وتفادي سياسات الهدر القائمة

- العمل بصورة عاجلة على تبني الاستغلال الكامل للمساحات الزراعية غير المستثمرة، وتبني مفهوم "السيادة الغذائية" وسد الفجوة الغذائية القائمة
- وإعادة هيكلة الانفاق العام صوب الأولويات التي تتفق وخيار التنمية المستدامة، وتبني العدالة في توزيع الفوائد والأعباء
- إعادة النظر في المفاهيم والمصطلحات والمؤشرات والمقاييس التي درجت الدولة العربية على استخدامها في العقود الأخيرة، وتبني معايير مناسبة لسياسات الشفافية والإفصاح والمحاسبية
- مراجعة الموقف إزاء العلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية للتخلي عن شروط إتباع سياسات التقشف وتراجع الدعم الموجه للفقراء وتعظيم دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى وجه الخصوص التعليم والصحة والبحث العلمي
- اتخاذ السياسات الملائمة للقضاء على الأمية الرقمية والحيولة دون استبعاد قطاعات مجتمعية، وتبني التدابير الضرورية لحماية الحق في الخصوصية
- تأكيد التشبث بتفعيل ضمانات حقوق الإنسان وضمان الحريات دون انتقاص باعتباره الأساس لتنمية سليمة محورها وصانعها الإنسان
- تجديد الدعوة لتكثيف سياسات العفو والإفراج الشرطي عن السجناء، والاهتمام بصورة خاصة بالموقوفين والمحبوسين احتياطياً قيد التحقيق والمحاكمة
- إعادة التأكيد على دور الأمم المتحدة في صياغة استراتيجية تضامن عالمي تقوم على الندية والمساواة في توفير الاحتياجات الضرورية لحياة الإنسان في كافة الدول
- على مجلس الأمن أن يتحرك بشكل فاعل لفرض وقف إطلاق النار في مناطق النزاعات لإتاحة المجال أمام تبني التدابير الملائمة للتصدي للجائحة، وخاصة في كل من اليمن وليبيا وسوريا
- إحياء القرار ٢٦٢٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن التزام الدول الغنية بتقديم نسبة ٠,٧ بالمائة من نمو نواتجها القومية سنوياً كمساعدات إلى الدول النامية لمواجهة التحديات
- أهمية اضطلاع منظمات الأمم المتحدة بمسئولياتها، وعلى وجه الخصوص توفير الدعم الضروري لمنظمة الصحة العالمية للنهوض بمسئولياتها
- دعوة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتصدي للظواهرات المؤرقة التي كشفت عنها الجائحة وتلك التي رافقت الجائحة عالمياً، أخذاً في الاعتبار وزن المخاطر القائمة وتداعياتها على جهود التصدي للجائحة، ومن أبرزها الضغوط السياسية على منظمة الصحة العالمية وجرائم التمييز في بلدان الشمال الغنية

- يشكل التضامن والتكامل العربي ضرورة لا غنى عنها في ضوء ما كشفت عنه الجائحة من تداعيات لن يمكن التصدي لها دون استراتيجية عمل جماعي عربي في ظل التداعيات والقواسم المشتركة للأزمة
- ضرورة التحرك العربي العاجل لدعم حقوق الشعب الفلسطيني والتصدي للسياسات العدوانية الإسرائيلية وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود

* * *

منتدى حوارات عربية

أسست المنظمة منتدى حوارات عربية في مايو/أيار ٢٠١١، وعقد المنتدى ١٣ فعالية خاطبت الأزمات الكبرى في المنطقة العربية على فترات متباعدة. وعلى صلة بالتحديات الراهنة، تعتزم المنظمة عقد حلقات جديدة من المنتدى لمناقشة هذه التحديات وسبل التصدي لها ومعالجة الأزمات والبحث في إبداعات جديدة.

www.aohr.net
aohrarab@gmail.com
info@aohr.net

Tel 002 02 24181396
Fax 002 02 24185346



<https://www.facebook.com/AOHRHQ/>



<https://www.youtube.com/user/ArabOrganization>



<http://www.twitter.com/AohrArab>